

تعرض هذه الوثيقة رؤيا لتطوير السلطات المحلية العربية. وقد تبلورت في إطار فوروم أـ 12 – منتدى رؤساء سلطات محلية ، بمبادرة مركز إنجاز بهدف تحديد جوهر وظيفة الحكم المحلي العربي وبلورة رؤياه واستراتيجيات أساسية لتطويره تمهيدا لتحقيق حياة نوعية مثلى في البلدات العربية.

فوروم أـ 12 – أجنحة لدفع وتطوير السلطات المحلية العربية

وثيقة لتطوير السلطات المحلية العربية

نايف ابو شرقية

فوروم أـل 12

أجندة لدفع وتطوير السلطات المحلية العربية

نايف أبو شرقية

تشكل السلطات المحلية العربية ثلث السلطات المحلية في إسرائيل وتلعب دوراً أساسياً في حياة المجتمع العربي والمجموعات المحلية. ومع هذا، فإنها لم تستنفذ حتى الآن كامل قدرتها القيادية والعملية ولم تسهم بكامل قسطها في المستويات الثلاث: المحلية واللوائية والقطرية. تقع معظم السلطات المحلية العربية ضمن العنقايد الأدنى (1-4) للتدرج الاجتماعي - الاقتصادي في دولة إسرائيل: فهي ضعيفة وفقيرة وتستصعب مواجهة تحديات التقدم والتطوير للمجتمع العربي، والتنافس على الموارد والميزانيات العامة، وتوفير الخدمات والبنى التحتية للسكان اللازمة لتوفير حياة مريحة وذات جودة. علاوة على ذلك، تزيد المكانة الضعيفة للحكم المحلي في دولة إسرائيل بوجه عام مقابل الحكم المركزي - القائم على المركزية - والسياسة الحكومية المميزة التي تنتم بالاستلاب والإقصاء تجاه السلطات المحلية العربية من تعقيد أداء وإدارة الحكم المحلي العربي.

تعرض هذه الوثيقة رؤياً لتطوير السلطات المحلية العربية. وقد تبلورت في إطار فوروم أـل 12 - فوروم رؤساء سلطات محلية رائدين يلتقي منذ العام 2011 بمبادرة مركز إنجاز بهدف تحديد جوهر وظيفة الحكم المحلي العربي وبلورة رؤياه واستراتيجيات أساسية لتطويره تمهيداً لتحقيق حياة نوعية ومثلى في البلدات العربية.

التقى فوروم أـل 12 ستّ مرات في إطار حلقات دراسية من ثلاثة أيام خلال الأعوام 2011-2013، بحث فيها مواضيع جوهرية تشغل الحكم المحلي العربي. دفع وتطوير المجتمع، رفاهية السكان وتحسين جودة حياتهم، التمويل وبناء ميزانيات السلطات المحلية العربية ومناخية الموارد في المستوى اللوائي والقطري، تطوير اقتصادي للبلدات وتحسين التشغيل، التخطيط والتطوير المادي وتحسين العلاقات مع المؤسسات الحكومية.

أهداف فوروم أـل 12 هي:

تحديد جوهر وظيفة الحكم المحلي العربي في ثلاث محاور عمل أساسية:

- ❖ دفع قضايا الحكم المحلي العربي مقابل الحكم المركزي: التأثير والتمثيل على النحو الأفضل، دفع مكانة الحكم المحلي العربي وتحقيق توزيع عادلة للموارد والميزانيات.
- ❖ تطوير القيادة وتحسين طرق الإدارة في السلطات المحلية: تحسين وتنجيع الإدارة والأداء المهني للسلطات المحلية.
- ❖ تحسين جودة حياة السكان: توفير وتطوير خدمات وبنى تحتية وتحسين جودة حياة السكان.

المعوقات الأساسية الماثلة أمام السلطات المحلية العربية:

تعاني السلطات المحلية العربية من مشاكل ومُعوقات في الكثير من المجالات التي تُعيق تقدمها وتطورها وأداءها. يُمكننا أن ننتيّن خمسة مجالات أساسية تؤثر على أداء السلطات المحلية العربية وتمنعها من أداء مهماتها بشكل ناجع وسويّ ومن توفير أفضل خدمات للسكان:

- ❖ المجال المالي: تعاني معظم السلطات المحلية العربية من أزمة مالية مُرمنة ومن صعوبات تمويل الخدمات والمشاريع وفعاليات تُعنى برفاهية السكان. تتبع الأزمة من إدارة مالية غير ناجعة في جزء من السلطات المحلية العربية من جهة، ومن الفجوات والتوزيع غير العادل للميزانيات والموارد وإمكانيات التطوير بين السلطات المحلية العربية وتلك اليهودية، من جهة ثانية.
 - ❖ إدارة وتنظيم السلطات المحلية: مشاكل ومُعوقات في مجال إدارة وتنظيم السلطات المحلية العربية. أداء وخدمات وإنجازات السلطات المحلية العربية متدنية قياسا بالسلطات المحلية اليهودية وكجزء من أنماط وطرق إدارة غير ناجعة، تقليدية وتقوم على المركزية.
 - ❖ التطوير الاقتصادي: مشاكل ومُعوقات أمام تطوير الاقتصاد والتشغيل في البلديات العربية. هناك فجوات هائلة بين اقتصاديات السلطات المحلية العربية وبينها في السلطات المحلية اليهودية وتتجسد في الفقر ومعدلات بطالة عالية، مشاركة محدودة في دورة العمل خاصة بين النساء والعمل في مهن شاقة ذات متوسط دخل متدن. هذه الفجوات هي نتيجة لسياسة حكومية تقوم على التمييز والإقصاء والنقص بالإمكانيات والفرص لتطوير الاقتصاد، شبكات مواصلات قاصرة تعيق الحركة والوصول إلى مراكز التشغيل وقلة في مبادرات واستثمارات السلطات المحلية العربية في تطوير الاقتصاد المحلي.
 - ❖ التخطيط والتطوير البلدي: مشاكل ومُعوقات أمام التخطيط والتطوير في البلديات العربية تُعيق إمكانيات تطوير البلديات. تطوير بُنى تحتية وتطوير السكن وغيرها في ضوء النقص في الخرائط الهيكلية المناسبة والحديثة، التأخير في توسيع مساحات نفوذ السلطات المحلية، توزيع غير عادل للأراضي ومناخية محدودة للموارد المادية في المستوى اللوائي.
 - ❖ السكان والمجتمع: مشاكل ومُعوقات أمام تطوير المجتمع، تحسين الرفاهية وتحقيق جودة حياة أفضل. أقلية قومية تعاني التمييز، فقيرة ومُستضعفة تتسم بانتشار مظاهر اجتماعية سلبية مثل الأزمة الأخلاقية وأزمة الهوية، العنف والجريمة، انحسار التضامن الاجتماعي والثقافي وما إلى ذلك.
- التعقيد في أداء وإدارة أمور السلطات المحلية العربية يزداد على خلفية الضعف الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي (معظم السلطات المحلية العربية موجودة ضمن العقود الاقتصادي - الاجتماعي رقم 4)، أداء وإدارة ضعيفتان للسلطات المحلية العربية إضافة إلى وجود التمييز والإقصاء ونظام علاقات متوترة مع الحكم

المركزي، كلها تصعب على السلطات المحلية الإدارة السوية والناجعة وتُعيق دفع وتطوير البلديات وتحقيق حياة أفضل.

التحديات الأساسية الماثلة أمام السلطات المحلية العربية:

شخص فُوروم الـ 12 التحديات الأساسية الماثلة أمام السلطات المحلية العربية وهي:

- ❖ مواجهة الطرّفة - التواجد على الأطراف - والإقصاء السياسي والمكاني والاقتصادي والاجتماعي للسلطات المحلية العربية والمجتمع العربي. يبنى أعضاء الفوروم مفهوما موسعا لوظيفة السلطة المحلية التي تتجسد في السعي إلى تطوير البلديات العربية والتطلع إلى شروط حياة مثلى ونوعية من خلال تحسين مكانة المجتمع العربي في الدولة وتقليص الفجوات، التوزيع المُنصف والعاقل للموارد وتحقيق المساواة بين السلطات المحلية العربية وتلك اليهودية.
- ❖ تطوير وتنويع مصادر تمويل السلطات المحلية العربية. زيادة التأثير على توزيع الموارد والميزانيات بما يتفق مع مصالح المواطنين العرب.
- ❖ تطوير ورفع مكانة البلديات العربية: تطوير أحياء سكنية، تطوير الصناعة والتشغيل، تطوير التجارة، توسيع مسطحات النفوذ، إقرار الخرائط الهيكلية، تطوير البنى التحتية، تطوير المرافق العامة والثقافية، تطوير مؤسسات التعليم والدراسة، تطوير المواصلات، تطوير السياحة، تطوير الزراعة، تطوير البنى المادية، حماية البيئة وغيرها.
- ❖ مواجهة التوتّر والتعقيد القائم بين ثقافة الحياة المدنية الغربية والحديثة وبين ثقافة الحياة القروية التقليدية وتطلع متزايد للجزء الأعظم من السكان العرب نحو نمط حياة مدني عصري على خلفية بُنى اجتماعية اقتصادية مادية تقليدية.
- ❖ تنجيع وتحسين الإدارة والأداء في السلطات المحلية العربية وتحسين الخدمات للسكان من خلال اعتماد طرُق ومفاهيم إدارية سوية وناجعة ونوعية.
- ❖ تطوير المورد البشري - موظفو السلطة المحلية والمُنتخبون القياديون - وتحسين قدراتهم وكفاءاتهم كمورد أساس لتطوير السلطات المحلية.
- ❖ دفع مكانة وتطوير اجتماعي للسكان المحليين والمجتمع العربي عامة بما في ذلك تطوير التعليم والتمكين الاجتماعي وتمكين النساء وأبناء الشبيبة والحدّ من الفقر ومن العنف والجريمة وغيرها.

❖ مواجهة التغيرات "الغلوبالية": عصر التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحرية تنقل الناس والهجرة وانتقال المال والبضائع.

رؤيا فوrooms ألك 12:

بحكم وظيفة رؤساء السلطات المحلية، ومن منطلق مسؤوليتهم نحو دفع مكانة وتطوير البلديات العربية والمجتمع العربي، يتطلع رؤساء السلطات المحلية نحو قيادة سلطات محلية عربية نوعية وفعالة تمثل المصالح الواسعة للجمهور، توفر خدمات مئلى ونوعية تحقق رفاهية السكان والمواطنين العرب من خلال تطوير خصوصية وإسهام لكل مجتمع وبلدة ضمن رعاية الهوية والتراث العربي الساميين.

رؤيا السلطات المحلية العربية

الرؤيا: قيادة سلطات محلية عربية نوعية وفعالة تمثل المصالح الواسعة للجمهور، توفر خدمات مثلى ونوعية تحقق رفاهية السكان والمواطنين العرب

القيم: الإنصاف، المبادرة والفعل، الشفافية، التماثل، التضامن والالتزام الاجتماعي الديمقراطية المحلية، الاستدامة وحماية البيئة

قيادة بلدية رائدة ومسؤولة	إيجاد وتطوير إدارة بلدية مسؤولة، ناجمة وفعالة	توفير خدمات نوعية وتحقيق حياة مثلى للسكان	بناء خصوصية (هوية) وعطاء وامتياز	بناء شراكات وانتقالات	تحقيق توزيع عادل للموارد ومصادر التمكين	تطوير المهنية والتخصص	التوجه الشمولي
---------------------------	---	---	----------------------------------	-----------------------	---	-----------------------	----------------

الاستراتيجيات الأساسية:
 تحسين وتطوير أنماط وطرق الإدارة المالية في السلطات المحلية.
 إقامة وتطوير بُنى تحتية متطورة وعصرية تتيح التطوير والبناء والتجديد والتوسع
 تطوير اقتصاد البلدات العربية كمصدر أساسي لتطور ونمو وتجدد السلطات المحلية العربية
 تمكين اجتماعي وتطوير مجتمعي متقدم

يستند تطوير الرؤيا والاستراتيجيات الأساسية للسلطات المحلية العربية إلى سيرورات تطوير قيم ومبادئ أساسية كقاعدة لدفع مكانة وتطوير السلطات المحلية. يؤمن فوروم الـ 12 أن المبادرة إلى التغيير وإلى تطوير أداء السلطات المحلية العربية ورفع مكانتها ينبغي أن يقوم على قيم ومبادئ أساس توجّه إدارة وأداء السلطات المحلية في كل مجالات عملها مقابل السكان والمؤسسات الخارجية.

القيم الموجهة:

فيما يلي القيم الأساسية للبنية والثقافة التنظيمية والاجتماعية التي توجه العمل في السلطات المحلية العربية:

- ❖ الإنصاف: تعامل مُنصف، مُحترم، عادل ومتساو لعامة سكان السلطة المحلية لا سيما المجموعات الضعيفة والفقيرة والمُقصاة والمستضعفة.
- ❖ اتخاذ المبادرة "الفاعلية": السلطات المحلية العربية ملزمة ومسؤولة عن اتخاذ مبادرات لتغيير الوضع ودفع مكانة السلطات المحلية وتطويرها.
- ❖ الشفافية: توفير منالية المعلومات وإدارة شفافة للسلطة المحلية في كل المجالات خاصة في تخصيص الموارد والميزانيات.
- ❖ التماثل، التضامن والالتزام الاجتماعي والبلدي: تشكل الثقافة العربية وقيمتها السامية مصدر التماثل والتضامن الاجتماعي والثقافي.
- ❖ الديمقراطية المحلية: ليبرالية وحرية وحقوق المواطن، حرية العمل السياسي، انتخابات عامة حرة، منع الفساد، تثبيت النظام والقانون، التنافس، حرية إعلامية، مشاركة السكان، اتخاذ القرارات على الغالب مع مراعاة التنوع الاجتماعي، دفع الصالح العام.
- ❖ الاستدامة وحماية البيئة: حماية البيئة وتطويرها لصالح الأجيال القادمة والإنسانية جمعاء.

المبادئ الأساسية:

في ضوء المبادئ التي تمّ تشخيصها يضع رؤساء السلطات المحلية في محور عملهم قيمة "توفير الخدمات لكل السكان وتحقيق جودة حياة مُثلى" من خلال دفع مبادئهم الأساسية التالية:

- ❖ قيادة بلدية رائدة ومسؤولة: رؤساء السلطات المحلية ملتزمون بدفع مصالح عامة واسعة لرفاهية عامة السكان.
- ❖ توفير وتطوير إدارة بلدية سوية ناجحة وفعالة في السلطات المحلية كشرط أساس لإدارة السلطات المحلية، تطوير المجتمع العربي وتحسين جودة حياة السكان.
- ❖ توفير خدمات نوعية وتحقيق حياة مُثلى للسكان: تزويد وتوفير خدمات مُثلى ونوعية تُتيح وجود جودة حياة لكل السكان.
- ❖ تحقيق توزيع عادل للموارد ومراكز القوة: مواجهة الإقصاء والتمييز والغبن اللاحق بالمجتمع العربي والتوزيع غير العادل للموارد ومراكز القوة بين المجتمع العربي وذاك اليهودي من خلال السعي إلى تحقيق المساواة والتوزيع العادل للموارد ومراكز القوة بين السلطات المحلية العربية وتلك اليهودية.

- ❖ **توجه شمولي:** مواجهة شاملة مع التحديات الكثيرة ومع التعقيد القائم في السلطات المحلية العربية وفي المجتمع العربي خاصة تطوير ودفع المجالات التالية: الاقتصاد، التخطيط والبناء، التمكين المجتمعي، دفع مكانة السكان العرب في الدولة، السياسة المحلية وجودة البيئة.
- ❖ **تطوير المهنية والتخصص:** تطوير العمل المهني والنوعي في كل سيرورات العمل في السلطة المحلية من خلال تمكين وتطوير المورد البشري.
- ❖ **تطوير الخصوصية (هوية) والعطاء والامتياز:** تطوير السلطات المحلية العربية وقدراتها ومؤهلاتها للتعامل مع التحديات والتعقيدات، يتطلب تطوير إسهام خاص وتطوير الامتياز وتحقيق قيمة إضافية ذات معنى لكل مجتمع وسلطة محلية في مستوى اللواء والدولة.
- ❖ **تطوير شراكات وانتلافات:** إقامة وتطوير شراكات وانتلافات بين المستوى السياسي والمهني وبين السلطة المحلية والسكان وبين سلطات محلية في المنطقة ذاتها. بين القطاعات والمجموعات المختلفة مثل الحكومة والسلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

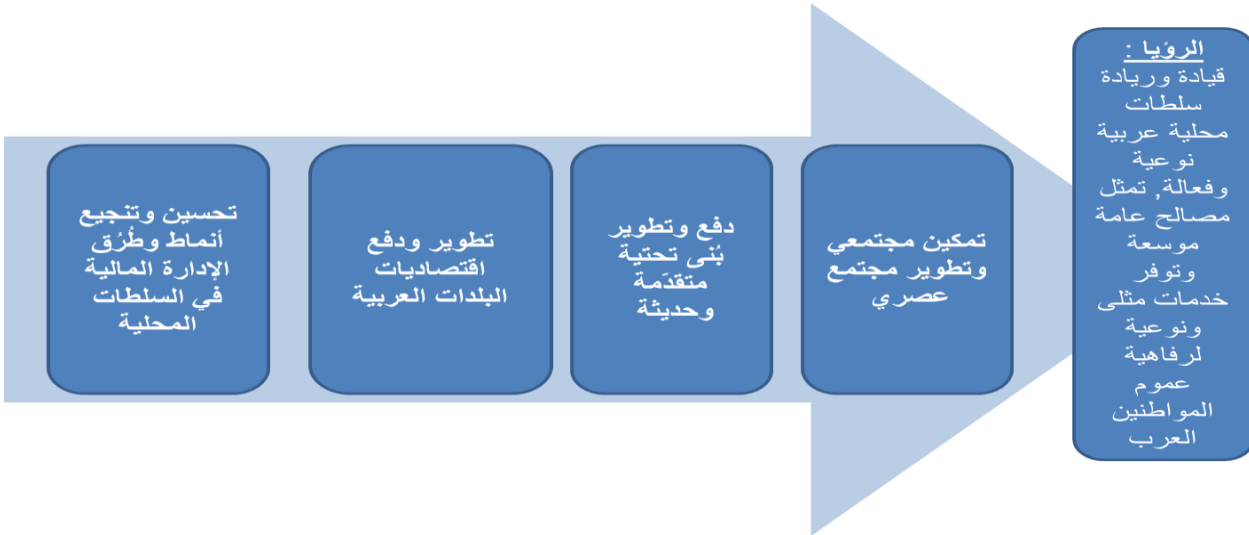
ينبغي تطوير نظم وقواعد سلوك لكل مبدأ من الواردة أعلاه توجه الداء والعمل في كل سلطة محلية ومجتمع.

استراتيجيات أساسية:

بموجب رؤيا فوروم الـ 12 ومبادئه تم تطوير أربع استراتيجيات أساسية وأولية لرفع مكانة السلطات المحلية العربية وتطويرها في هذه المرحلة:

1. تحسين وتنجيع أنماط وطرق الإدارة المالية في السلطات المحلية كاستراتيجية أساسية للخروج من الأزمة المالية وتقويم أداء السلطات المحلية العربية.
2. تطوير ودفع اقتصاديات البلدات العربية كعامل أساسي في تطوير ونمو وتجدد السلطات المحلية العربية.
3. دفع وتطوير بُنى تحتية متقدمة وحديثة تُتيح التطوير والبناء والتجديد والتوسع.
4. تمكين مجتمعي وتطوير مجتمع عصري كغاية أساسية للسلطات المحلية.

الاستراتيجيات الأساسية



في كل مجال استراتيجي ينبغي مواجهة ثلاثة "لاعبين" أساسيين يؤثرون على إدارة وأداء السلطة المحلية.

- ❖ **منظومة العلاقات مع الحكم المركزي** - خاصة التأثير على السياسة التي تستهدف تقليص الفجوات وتحقق المساواة وتوزيعا عادلا للموارد التي تتناسب مع احتياجات السلطات المحلية العربية.
- ❖ **إدارة السلطة المحلية وتطوير المورد البشري فيها** - تطوير أداء أمثل ونوعي للسلطة المحلية ومؤسساتها لتتيح توفير خدمات نوعية ومتقدمة للسكان.
- ❖ **العلاقات والروابط مع المجتمع والسكان** - تطوير وتمكين مجموعات قوية ومتقدمة لديها ما تُعطيها للبلدة والمجتمع العربي.

الاستراتيجية: تحسين وتنجيع أنماط وطرق الإدارة المالية

الاستراتيجية الأساسية:

تحسين وتنجيع أنماط وطرق الإدارة المالية في السلطات المحلية هي استراتيجية أساسية للتعامل مع الأزمة المالية - الإدارية المزمنة في السلطات المحلية العربية.

الإنجاز الأساسي:

تطوير النجاعة والفاعلية والاستقرار المالي في السلطات المحلية العربية إلى جانب استخدام ناجع للميزانيات والموارد ولمصادر التطوير التي لديها.

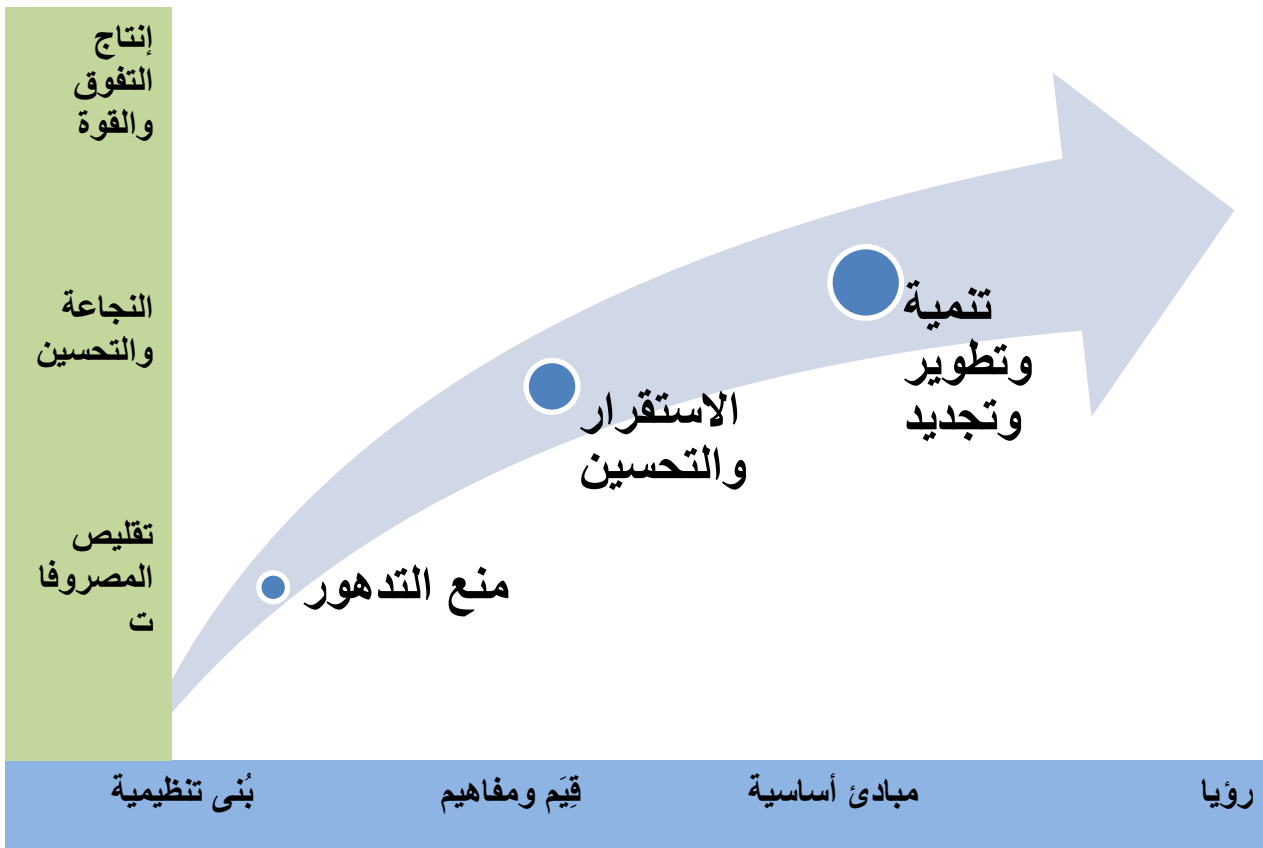
على ضوء الوضع المركب وخصائص الأزمة المالية الادارية في السلطات العربية هناك حاجة إلى تعامل مناسب وخاص مع الأزمة، تعامل يقضي بتبني أنماط وحلول جذرية ومُبدعة للتعامل مع الأزمة، إلى جانب بناء شراكات مع الجهات الأربع التالية: الحكومة، تطوير شراكات بين السلطات المحلية في المنطقة، تمكين وتطوير السلطات المحلية وتمكين وإشراك المجتمع.

الممكّنات والاتجاهات الاستراتيجية الأساسية:

1. تطوير وتدوير أنماط وتوجهات إدارية تستطيع التعامل مع الوضع المركب لتصريف شؤون السلطة المحلية وتعتمد على قيادة التغيير في الثقافة التنظيمية في السلطة المحلية وتطوير رؤيا وقيم ومبادئ أساسية وأنماط وبنى تنظيمية تُتيح للسلطات المحلية إدارة سوية ونوعية ومتطورة.
2. تطوير سياسات من أجل تقليص الفجوات وتوزيع متساو وعادل للميزانيات والموارد ومصادر التمويل الحكومية وخاصة زيادة هبات الموازنة للسلطات المحلية العربية وتقليص نهج "الماتشينخ" (تمويل ذاتي مقابل تمويل حكومي) بالنسبة للسلطات المحلية الضعيفة والفقيرة.
3. تطوير سياسات حكومية من أجل تخصيص الميزانيات وتمويل سلّة خدمات أساسية لجميع المواطنين في السلطات المحلية دون ربطها مع إمكانيات المواطنين أو الوضع الاقتصادي للسلطة المحلية.
4. تخصيص تفاضلي للهبات المشروطة. إذ أن الشرط الأساسي لتخصيص هذه الهبات هو جباية نسبة تصل إلى 80% جباية من مجمل الاملاك تترك السلطات المحلية التي تستصعب الوصول لهذه النسبة بدون الميزانيات الحيوية من أجل وجودها وعملها.
5. توزيع عادل للموارد في المستوى القطري - تحويل عائدات الأرنونا والموارد من السلطات القوية لصالح السلطات الضعيفة والفقيرة - (مناطق صناعية، مراكز تجارية ومنشآت كبيرة تخدم أكثر من سلطة محلية واحدة)، تحويل الأرنونا من مؤسسات ومنشآت بُنى تحتية تابعة للحكومة في المستوى اللوائي والقطري إلى خزينة السلطات الضعيفة والفقيرة.
6. تطوير وتنويع مصادر الدخل الذاتية وتحسين الجباية، تطوير آليات لتمكين الاقتصاد المحلي في السلطات المحلية العربية بما في ذلك دفع موضوع الخرائط الهيكلية والمصادقة عليها ومشاريع لتطوير الصناعة والسياحة والتجارة والبنى في البلدات العربية - توسيع مناطق النفوذ وتقليص الاعتماد على الميزانيات ومصادر التمويل الحكومية.
7. تطوير وإقامة شراكات بين السلطات المحلية على مستوى اقليمي من أجل الحصول على المردود الاقتصادي الموجود في الكبر وتمتير الموارد من أجل تزويد الخدمات ذات المستوى العالي.
8. تحسين وتنجيع طرق الإدارة المالية في السلطات المحلية العربية وبناء القدرات الداخلية والقوى البشرية في السلطات المحلية من أجل إدارة مالية ناجعة وفاعلة، ويشمل تحسين الجباية، استغلال ناجع للموارد، إدارة سوية، تنظيم سيرورات الإدارة المالية وضمان الشفافية في توزيع الموارد.

9. تمكين المجتمع وزيادة تماثله والتزامه تجاه السلطات المحلية. مجتمع محلي فخور ومهتم يتماثل مع البلدة ويلتزم بواجباته اتجاه السلطة المحلية.

استراتيجيات أساسية للتعامل مع تحديات الإدارة المالية في السلطات المحلية



الاستراتيجية: دفع مكانة وتطوير اقتصاد البلديات العربية

الاستراتيجية الأساسية:

دفع مكانة وتطوير الاقتصاد في البلديات العربية كمصدر أساسي للتطوير والتنمية والتجدد في السلطات المحلية العربية.

الإنجاز الأساسي:

تطوير الوضع الاجتماعي - الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في البلديات العربية من خلال اعتماد نمط حياة عصري ومتطور وتحقيق نمو اقتصادي شامل، متساو ومستدام مما يمكن المجتمع العربي ويرفع مكانته وإسهامه الاقتصادي من أجل تطوير المنطقة والدولة.

على ضوء المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية للبلديات العربية، واتساع رُفعة الفقر والبطالة ومستوى الدخل المنخفض، والنقص في مناطق التشغيل وانعدام فرص العمل في البلديات، والمشاركة المحدودة في سوق العمل - خاصة عند النساء، ومُعوقات المناوبة في البلديات العربية وغيرها، تتقلص وتنحسر إمكانيات المواطنين في المشاركة في توفير الخدمات وتنفيذ التزاماتهم اتجاه السلطات. ولهذا، هنالك حاجة إلى توجّه مناسب وجديد للتعامل مع مسألة التطوير الاقتصادي في السلطات المحلية. في أساس هذا التوجه التطلع والمبادرة إلى إحداث انتقال من وضعية "الجمود، الضعف، الغبن والنقص" إلى "المبادرة، خلق فرص جديدة، استثمار فرص ومزايا نسبية"، مع التأكيد على تطوير وتنمية الرأسمال البشري، الاقتصادي، المادي والثقافي وإيجاد "رُزم تنمية" مناسبة وخاصة تستثمر وتطوّر الامكانيات المحلية وتنتج فرصاً للفرد والمجتمع، بالأساس من أجل دخول السوق المفتوحة.

الممكّنات والاتجاهات الاستراتيجية الأساسية:

1. مبادرة لتطوير اقتصادي محلي، متطوّر وشامل يدمج بين تطوير الرأسمال المادي وتطوير الرأسمال المالي وتطوير الرأسمال البشري والاجتماعي كحجر أساس للتنمية.



3. يستدعي التطوير الاقتصادي أن يكون هنالك دمج بين التراث والموروث المحلي وبين التجديد والتكنولوجيا الحديثة، لأن الموروث والثقافة المحلية وأنماط الحياة المحلية هي أساس الخصوصية والقيمة الإضافية للبلدة العربية. تأسيساً على تطوير أسس الموروث والتراث من المهم دمج رؤيا حديثة وتكنولوجيا جديدة لإيجاد فرص تنافس في السوق وتستوفي المعايير الدولية.
4. إقامة وتطوير مناطق تشغيل ومبادرات اقتصادية في السلطات المحلية. من حق كل سلطة محلية أن تطوّر منطقة صناعية تمكّن السكان من مnalية العمل وخاصة للنساء وقطاعات لا تريد أو لا تستطيع أن تتحمل مصاريف الوصول لمناطق تشغيل بعيدة.
5. تطوير رأسمال بشري نوعي ودعم التربية والتعليم العالي في البلدات العربية وإقامة معاهد للتعليم العالي ومراكز أبحاث وتطوير في البلدات العربية.
6. تطوير وتنويع مصادر التشغيل في البلدات العربية: صناعات جديدة وحديثة، تكنولوجيا، هاي - تيك وعلوم، مصالح اقتصادية، طاقة وماء، زراعة حديثة وغيرها.
7. تشجيع العمل - وخاصة لدى النساء ودمج المجتمع العربي في اقتصاد الدولة.
8. تطوير ورعاية بيئة اجتماعية وثقافية تتيح وتدعم زيادة المشاركة في سوق العمل - "العمل والإنتاج كقيمة رائدة في المجتمع".
9. تطوير السياحة: رعاية مواقع أثرية وذات قيمة دينية وثقافية وتاريخية ورعاية نشاطات ثقافية تساعد على تطوير الاقتصاد.
10. ضمان استدامة بيئية واستثمار ناجح للمصادر والموارد التي بحوزة السلطة المحلية على المستوى المحلي واللوائي (الأرض، الماء، الطاقة، التراث، المناطق المفتوحة وغيرها)

11. دعم وتشجيع تنفيذ المشتريات في الأسواق المحلية العربية إلى جانب تشجيع المبادرات التعاونية بين السلطات المحلية المتجاورة.
12. تطوير مكانة البلديات العربية على مستوى المنطقة والدولة كبلدات ذات إمكانيات لتطوير مبادرات تجارية.

الاستراتيجية: تطوير بنى تحتية متطورة

الاستراتيجية الأساسية:

تطوير بنية تحتية متطورة وحديثة: خرائط هيكلية، استراتيجية عليا، أحياء سكنية، مواصلات بنى تحتية وغيرها مما يتيح التطوير والبناء والتجديد والنمو.

الإنجاز الأساسي:

بُنى تحتية بلدية متطورة تتيح وتشمل تطور وتقديم المجتمع ورفع مكانة البلديات العربية.

تعاني معظم البلديات العربية من نقص في المناطق اللازمة لإقامة وتطوير: السكن، البنى التحتية، مباني عامة، تشغيل، مواصلات، البيئة والمناطق المفتوحة وغيرها. تحدّ الخرائط الهيكلية والبنى التحتية ومناطق النفوذ القائمة الآن من تطور البلديات العربية وتضع على السكان ممارسة نمط حياة مدني عصري ومتطور. علاوة على ذلك، تمارس الدولة سياسات تمييز تجاه البلديات العربية - تؤخر إعداد الخرائط وتوسع مناطق النفوذ، تضع المعوقات أمام إقرار الخرائط الهيكلية والخرائط التفصيلية، ترفض الاعتراف بالبلديات العربية غير المعترف بها وتقوم بتطبيق وسائل العقاب والتعليمات. وعلى ضوء هذا، هنالك حاجة إلى تطوير البلديات والبنى التي تتيح نمط حياة عصريا ومتطورا في البلديات العربية.

الممكّنات والتوجهات الاستراتيجية الأساسية:

1. لتغيير الواقع وتطوير التخطيط والبناء في البلديات العربية هنالك حاجة للعمل مع وإلى جانب 3 مجموعات أساسية من اللاعبين أو ذوي العلاقة: المنظومة التخطيطية (الذي يضبط) - الدولة كعامل يُتيح ويُساعد على تطوير البرامج، السلطات المحلية (كعامل مُبادر وقيادي في سياسة التطوير) والمواطنون العرب (الذين يملكون أنماط تفكير متغيرة عن الأرض).
2. توفير المالية وملاءمة الخرائط: تحضير وتطوير خرائط هيكلية/ استراتيجية/شاملة ملائمة لاحتياجات البلديات العربية وللإبقاء على نمط حياة عربي مدني ومتطور وذلك من خلال إشراك مندوبين عن المجتمع في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم وملاءمة الخرائط لاحتياجات وخصوصيات المجتمع.

3. توزيع عادل لموارد الحيز البلدي: توسيع مناطق النفوذ للسلطات المحلية وفق احتياجات ومميزات السلطات المحلية وتحقيق توزيع عادل ومُنصف للحيز البلدي في الدولة.
4. بناء تنوع بلدي/ تدريج بلدي وظائفي في البلدات العربية ويشمل تمكين المدن وإيجاد إمكانيات متعددة لأنماط سكنية مختلفة.
5. زيادة المنالية لموارد الأرض الموجودة تحت سيطرة الدولة وتنجيعها وتسهيل استغلال البلدات العربية لها.
6. المساعدة على تسوية ملكية الأرض عن طريق تأمين الموارد المناسبة للسلطات المحلية كحجر أساس لاستمرارية التطوير والبناء المنظم.
7. الاعتراف بجميع القرى العربية غير المعترف بها وتطويرها كقرى وبلدات جماهيرية.
8. تحضير وتطوير تخطيطات وخرائط لإنشاء مناطق تشغيل مشتركة للسلطات المحلية المتجاورة، تطوير برامج لمراكز تجارية في السلطات المحلية العربية وفي مُحيطها.
9. زيادة مصادر التمويل والدعم لتحضير خرائط هيكلية واستراتيجية وتخطيطات عليا وخرائط مفصلة في البلدات العربية.
10. اتباع مسارات متساهلة لحتلنة خرائط قديمة والمصادقة على خرائط جديدة.
11. شرعنة البناء غير المرخص وفق مطالب القيادات العربية وبناء مسارات تُسهّل تنظيم البناء غير المرخص في البلدات العربية.
12. التمثيل في مراكز صنع القرار ومنايلتها: تمثيل مناسب للعرب في جميع مؤسسات التخطيط وإقامة لجان محلية للتخطيط والبناء في كل المدن العربية. وذلك مع مُراعاة التمثيل الجندري والمهني في جميع المستويات المهنية.
13. تطوير التخطيط الاستراتيجي الذي ينتج خصوصية وأفضلية وقيمة إضافية لكل بلدة عربية في المنطقة والدولة.
14. تخطيط وبناء بنى موصلات توصل بين القرى العربية نفسها وبينها وبين البلدات الأخرى في الدولة. وكذلك تعزيز شبكة المواصلات العامة.
15. إقامة وتطوير وصيانة بُنى متطورة تسدّ احتياجات التطوير الحالية والمستقبلية للسكان.
16. تطوير والحفاظ على احتياطي الأرض والموارد البيئية والثقافية للأجيال القادمة.
17. تطوير رؤيا مُستدامة واعتبارات تطويرية تُراعي الحفاظ على البيئة.

الاستراتيجية: تمكين مجتمعي وتطوير مجتمعي عصري.

الاستراتيجية الأساسية: تمكين مجتمعي وتطوير مجتمعي متطور باعتبارها الغاية الأساسية للسلطات المحلية.

الإنجاز الأساسي: مجتمعات وبلدات عربية قوية ومتطورة تسهم في العطاء لنفسها وللمنطقة والدولة.

الأزمة المتمثلة بالنكبة التي حصلت للمجتمع العربي مع قيام الدولة أدت إلى هدم مراكز الثقافة والمدن وخلفت مجتمعا ضعيفا، أقلية تعاني التمييز ومضطهدة دون مراكز قوة ثقافية أو سياسية أو مدنية ذات أهمية تؤثر على تصميم أنماط الحياة لدى المجتمع. تطوّر الحُكم المحلي العربي في سنوات السبعينيات والثمانينيات لم يسهم في تطور مراكز سياسية واجتماعية واقتصادية وبلدية مركزية وقيادية. هذا، بسبب ضعف الحكم المحلي العربي وسياسات السيطرة والاقصاء والتمييز المُعتمدة من مؤسسات الدولة تجاه المجتمع العربي. يعاني المجتمع العربي من أزمة هويّية وقيّمية عميقة تُؤدّي إلى ظواهر اجتماعية سلبية وهي أخذة بالنمو والاتساع في المجتمع والبلدات. على الأخص زيادة ظاهرة العنف والإجرام والتجزئة المُجتمعية على خلفية المكانة الاجتماعية والانتماء العائلي والطائفي والسياسي وغيرها.

الممكّنات والاتجاهات الاستراتيجية الأساسية:

1. المبادرة إلى وتنفيذ خطط شاملة واستراتيجية من أجل التطوير المجتمعي في البلدات العربية. يتطلب التطوير المجتمعي تطوير الاقتصاد والتربية والثقافة والسياسة والمؤسسات والبُنى وحماية البيئة.
2. تطوير التربية القِيّمية وتمكين الهوية العربية المبنية على قِيَم الانتماء والتعاطف مع المجتمع العربي، المبادرة، المساواة، العدل، الانصاف، المشاركة، الاحترام المتبادل العطاء والتطوع.
3. تطوير وتزويد خدمات متنوعة تتلاءم مع التركيبة والخصوصية الاجتماعية لكل بلدة وكل منطقة.
4. توسيع دائرة المستفيدين من ثمار التطوير الاقتصادي - الاجتماعي ويشمل منالية في الخدمات والموارد للمجموعات المستضعفة.
5. تمكين التعاطف والتعاقد الاجتماعي - الثقافي ومنع التوترات على خلفية الانتماء العائلي والحمولي والاجتماعي والجندي.
6. مجتمع آمن: تقليص الظواهر الاجتماعية السلبية والحدّ من مظاهر العنف والإجرام في البلدات العربية.

7. التمكين ودعم مجموعات مُستضعفة في المجتمع العربي: فقراء، لاجئو الداخل، نساء، شبيبة، ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.
8. إشراك المجتمع: تطوير قدرات المجموعات المُستضعفة والتي تعاني من إقصاء لتستطيع المشاركة في سيرورات التطوير في البلدات.
9. تشجيع الانتظام المجتمعي على أساس: الحي، الفئة العُمرية، الجندر، لجان أولياء أمور، مجالات اهتمام مشتركة (أصحاب مصالح، بيئة، تعليم عالٍ) وغيرها من أجل تطوير مصالح المجموعات الاجتماعية والثقافية في المجتمع.
10. تشجيع ودعم إقامة وتطوير جمعيات التغيير الاجتماعي كلاعبين إضافيين لمساعدة ودعم التطوير الاجتماعي والمجتمعي.
11. تطوير مراكز ثقافية ومجتمعية في البلدات والمدن العربية. يشمل ذلك تطوير مراكز مدينية قي المدن العربية الكبيرة والتي ستكون بمثابة مراكز ثقافية للمجتمع العربي.